كان فوزي القاوقجي الذي ما لبث بعد دخوله الى فلسطين في آب ١٩٣٦ ، على رأس عصابة صغيرة ، ان اعلن نفسه قائدا عاما للثورة . وبالرغم من ان هؤلاء قاموا بتحسين تكتيكات الثوار وتوسيعها الا ان العبء الاكبر من العنف الثوري في الريف ، والعمل الفدائي في المدن ، ظل يتحمله الفلاحون المعدمون بالدرجة الاولى . والواقع ان « الضباط » الذين بزغوا من صفوف الفلاحين انفسهم ظلوا هم الذين يلعبون الدور الرئيسي ، ولكن معظمهم كان يخضع لقيادة المفتي، ومع ذلك فهم الذين يمثلون البطولة الاسطورية للجماهير في هذه الثورة .

وبالرغم من ان الموظفين البريطانيين في فلسطين لم يكونوا يوافقون تماما على سياسة لندن ، المستميتة في دعم الحركة الصهيونية ، والذين كانوا يرون ان هناك متسعا لزعامة طبقية عربية ليست مرتبطة المصلحة بالثورة ، للتعامل مع الاستعمار ، الا ان بريطانيا قررت كما يبدو ، نهائيا ، في ١٩ حزيران ١٩٣٦ « اهمية الارتباط العضوي بين سلامة المصالح البريطانية وبين نجاح الصهيونية في فلسطين »(٧٨). وقررت بريطانيا دعم قوتها في فلسطين ، وزيادة اجراءاتها القمعية هناك .

وقد تزعزعت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية وفقدت اعصابها وانتابها الخوف في اعقاب ذلك القرار ، وسارع الحاج امين الحسيني وراغب النشاشيبي وعوني عبد الهادي لمقابلة المندوب السامي البريطاني ، ويبدو من تقارير بعث بها المندوب المذكور انذاك الى حكومته ان هؤلاء هم الذين شددوا بالايحاء بانهم مستعدون لانهاء الثورة « اذا طلب منهم ملوك العرب ذلك ». الا ان هؤلاء لم يجرؤوا قط على الاعتراف امام الجماهير بانهم هم اصحاب تلك الفكرة الملتوية بل كرروا نفيها عدة مرات . وأثر ذلك تدفقت اعداد كبيرة من الجنود البريطانيين تقدر بعشرين الف جندي الى فلسطين ، وفي ٣٠ ايلول ١٩٣٦ بعد استكمال وصول القوات البريطانية ، صدر مرسوم بالاحكام العرفية ، وضاعفت سلطة الانتداب خطها القمعي المتصلب . وقد شهد ايلول وتشرين الاول اعنف المعارك ، وهي المعارك الاخيرة في الواقع التي شملت جميع انحاء فلسطين تقريبا آنذاك .

وفي ١٩٣٦/١٠/١١ وزعت اللجنة العربية العليا بيانا يطلب انهاء الاضراب ، وبالتالي الثورة ، « ولما كان الامتثال لارادة اصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب ، والنزول على ارادتهم ، من تقاليدنا العربية الموروثة ، وكانت اللجنة العربية العليا تعتقد اعتقادا جازما ان اصحاب الجلالة والسمو لم يأمروا ابناءهم الا لما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم ، لذلك فاللجنة العربية العليا ، امتثالا لارادة اصحاب الجلالة والسمو الملوك والامراء ، واعتقادا منها بعظم الفائدة التي تنجم عن توسطهم ومؤازرتهم ، تدعو الشعب العربي الكريم الى انهاء الاضراب والاضطراب انفاذا لهذه الاوامر السامية التي ليس لها من هدف الا مصلحة العرب»(٧٩). بعد ذلك بشهر واحد بالضبط (في ١٩٣٦/١١/١١) تعلن « القيادة العامة للثورة العربية في سوريا الجنوبية ــ فلسطين » في بلاغ وقعه فوز الدين القاوقجي ، انها « تطلب توقيف اعمال العنف تماما ، وعدم التحرش باي شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل فيها الامة العربية الخير ، ونيل حقوق البلاد كاملة »(٨٠). وبعد عشرة ايام تصدر القيادة المذكورة بيانا اخر يعلن « ترك الميدان اعتمادا على ضمانة الملوك والامراء العرب وحفظا لسلامة المفاوضات»(٨١). ويقول جميل الشقيري : « فطوعا لاوامر الملوك والامراء انحل الاضراب ، واوقفت اعمال الثورة بظرف ساعتين على اعلان النداء »!(٨٢).

ورغم أن بريطانيا قامت في تلك الفترة بتحدي القيادات الفلسطينية بالضبط في النقطة التي خدعوا فيها الجماهير ، وهي المتعلقة بموضوع الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وان هذه القيادات قررت مقاطعة اللجنة الملكية (لجنة بيل) الا ان الملوك والامراء العرب ارغموا هذه القيادات ، مرة اخرى في أقل من ثلاثة شهور ، على الطاعة. فقد كتب الملك عبد العزيز آل سعود والملك غازي رسائل الى الحاج امين الحسيني تقول : « ... وبالنظر لما لنا من الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية في انصاف العرب ، فقد رأينا ان المصلحة تقضي الاتصال باللجنة الملكية » . على أن هذا الحادث ، الذي يبدو جزئيا ، مزق ذلك التحالف في قيادة الحركة الوطنية ، اذ ان القوى التي كانت تقف الى يمين الحاج امين الحسيني ، والتي يتزعمها حزب الدفاع ، سارعت الى معارضة قرار مقاطعة لجنة بيل ، وابدى الحزب عدة